ريفكا فيلدحاي (*)

الحدود الهشّة بين السياسي والأكاديمي

صدر قانون مجلس التعليم العالي في إسرائيل العام ١٩٥٨، وكان هدفه ضبط العلاقات بين الدولة ومؤسسات التعليم العالي وترتيبها بينهما قانونياً. وينصّ القانون على أن «كلّ مؤسّسة معترف بها لها الحرية في إدارة شؤونها الأكاديمية والإدارية حسب ما تراه مناسبًا ضمن إطار ميزانيّتها». وقد سبق هذا القانون سنوات من النقاشات والنزاعات الساخنة في الكنيست (البرلمان الإسرائيلي) والرفض المتكرر لمشاريع القانون. وتمحور النقاش حول الوزن النسبي لمبدأين مركزيين ومتعارضين أدركهما المتعارضون: مبدأ الحرية الأكاديمية والرغبة في توظيف الأكاديميا وبرامجها البحثية لتلبية احتياجات الدولة الفتية التي أنشئت حديثًا. وقد كتب دينابيرغ (وزير التعليم آنذاك) أن «الحرية الأكاديمية علّمت جيلنا الوقوف أمام الواقع وبذل الجهود، بشكل مستقل وبشجاعة لمراقبته وإدراكه وبحثه ورفع ستارات الغموض عنه – دون الاكتراث بالآراء السائدة والأهواء المختلفة» (فولانسكي، ٢٠٠٥، ص٣٩). وقد تحدّث دينابيرغ بروح كانط وحركة التنوير في القرن الثامن عشر، مفترضًا مسبقًا الفكرة بأن الملكات العقلية المستقلة والضمير الشخصي هي الأسس التي لا خلاف حولها للنشاط الأكاديمي. وحسب كانط فإن «الجامعة يُفترض أن يكون لها استقلالية معينة (لأن العلماء فقط يستطيعون إصدار الأحكام على العلماء على هذا النحو) – [كانط، ١٩٧٩، ص٢٣]. [...] الأمر الأساسي والجوهري على نحو مطلق هو أن يتضمن جمهور المثقفين في الجامعة أيضًا هيئة تدريس مستقلة عن سلطة الحكومة فيما يتعلق بالتدريس والتعاليم [المصدر نفسه، ص٢٧]. [...] لأنه بدون هيئة تدريس كهذه لن ترى الحقيقة النور (وهذا

(*) أستاذة في جامعة تل أبيب.

سوف يكون ضد الحكومة)؛ فالعقل بطبيعته حرّ ولا يسمح لأي سلطة بأن تفرض أن أمراً لأنه من وجهة نظرها يعتبر صحيحاً [نفس المصدر، ص٢٩]». دينابيرغ أكد، وفقًا لكانط، الوظيفة الحاسمة الخاصة بالأكاديميا وهدفها: إخضاع الآراء المسبقة والمعتقدات العامة لفحص العقل والضمير وتدقيقهما.

ناضل دينابيرغ، من جهة ثانية، من أجل تجنيد العلم لتلبية احتياجات الدولة. وأطلق أعضاء الكنيست وفق هذا المزاج تصريحات تطرقت إلى «الوحدة بين العلم والعمل على صعيد وجود الدولة الاستيطاني الطبيعي خلال عقودها الأولى» (فولانسكي، ٢٠٠٥، ص٤١). ومن أجل ضمان تلبية حاجات الدولة اقترح دينابيرغ أن يترأس رئيس الحكومة مجلس التعليم العالي، وأن يشمل المجلس وزير المعارف والثقافة ومشرّعين وخبراء أمنيّين؛ أي ما مجموعه سبعة ممثلين عن الدولة (المصدر نفسه، ص ٣٩–٤٠). وضمن إطار النقاش والجدال حول مشاريع قوانين التعليم العالي أعربت عضو الكنيست شوشانة بِرْسيتز من حزب «الصهيونيون العموميون» عن معارضتها لاقتراحات دينابيرغ، مسندة ادعاءاتها إلى تضارب المصالح الواضح بين السلطة السياسية والحرية الأكاديمية. وأكدت بِرْسيتز أن الدولة بحاجة إلى سلطة تعرف كيف «تحمي الحرية الأكاديمية ليس فقط بالنسبة للطلاب في اختيارهم لمجالات دراستهم، بل أيضًا بالنسبة لأساتذة الجامعات في انتمائهم للأيديولوجيا التي يختارونها حسب ضمائرهم، بدون أن يُحرموا من حقهم في التدريس في مؤسساتنا الأكاديمية؛ ودون أن يكون لأحد الحق – سواء رئيس الحكومة أو وزير الدفاع أو الدكتاتور في الشؤون الاقتصادية أو السياسيين الذين لهم ضلع في كل مسألة – في التدخل والقول: هذا الشخص لن يدرّس؛ وهذا الشخص لن يكون له مكان في هذه المؤسسة، أو هذا الشخص لا يستحق أن يكون بروفسوراً في هذا المعهد العالي» (المصدر نفسه، ص٤٢). ويستند مطلب بِرْسيتز إلى تمييزها بين «الحرية في التدريس والبحث» التي يمتلكها أساتذة الجامعات وطلابها، وحريتهم خارج الأكاديميا في التعبير والعمل. وهي تعتقد بموجب حماية كلتا الحريتين، مثلما يجب حماية حرية المؤسسة الأكاديمية في إدارة شؤونها. وانسجاماً مع رؤيتها هذه فقد عارضت اقتراح دينابيرغ بتعيين رئيس الحكومة رئيسًا لمجلس التعليم العالي: «بإمكان صديقي وزير التربية والتعليم ان يقف ليُريني دولة واحدة يرئس فيها رئيس الحكومة أيضًا المجلس المسؤول عن المعاهد العليا في هذه الدولة؛ علاوة على ذلك بإمكانه أن يتفضل ليُريني دولة واحدة يضم فيها هذا المجلس رئيس أركان الجيش في هذه الدولة. [...] أودّ أن أسأل ما إذا كان هناك سابقة كهذه في أي بلد، يجلس فيه البيرقراطيون الحكوميون ويحددون مصائر مؤسسات التعليم العالي التي تعتمد عليهم» (المصدر نفسه، ص٤٢).

تشكل متابعة النقاشات حول قانون مجلس التعليم العالي خلال سنوات الخمسينيات نقطة انطلاق جيدة للتفكير مليًا في الاعتبارات والتخبطات والمعايير التي أدت إلى بلورة القاعدة التي تحكم العلاقة بين الأكاديميا والسلطة السياسية في إسرائيل.

يشير القانون نفسه إلى حرية المؤسسات الأكاديمية في إدارة شؤونها («على النحو الذي تراه مناسبًا») ضمن حدود ميزانيتها. في إسرائيل الدولة هي المصدر الرئيس لتمويل الجامعات، ولكن الميزانية توزع من قِبَل لجنة تابعة لمجلس التعليم العالي تتكون في الأساس من أكاديميين ذوي اعتبار من معاهد معترف بها، وجامعات وكليات على السواء. في الماضي كان يجري اختيار أعضاء المجلس بناءً على توصيات من معاهدهم، ولكن الحال لم يعد كذلك؛ الآن يجري اختيار الأعضاء بشكل مباشر من قبَل رئيس المجلس، وزير التربية والتعليم. وهكذا، وفي حين كان المقصود من مجلس التعليم العالي أن يخلق حاجزًا أو عازلاً بين الحكومة والأكاديميا، فإن مقياس استقلاليته يعتمد الآن بشكل مباشر على تطلعات الإدارة التي في السلطة وعلى وزير التربية والتعليم الذي يرشح أعضاء المجلس. يبدو أن لغة القانون تسمح بتفسير واسع للغاية لحرية المؤسسات الأكاديمية بالعمل «على النحو الذي تراه مناسبًا». ولكن الحق الفردي الذي يضمن للأساتذة والطلاب حرية الدراسة والتعليم بدون تدخل غير مذكور في نص القانون. كان بالامكان الدفاع عن مثل هذه الحريات بواسطة الدستور، لو كان لدى إسرائيل دستور، ولكنه غير موجود. وهكذا فإن قلق عضو الكنيست في الخمسينيات – شوشانة بِرْسيتز المذكورة أعلاه، في الدفاع عن حق أساتذة الجامعات وطلابها في اختيار أيديولوجيتهم والتعبير عنها بدون أي نوع من الضغوط من جانب السياسيين وأجهزة الدولة جرى تركه للجمهور لمناقشته وللأكاديميين والسياسيين لممارسته.

إن مفهوم الحرية الأكاديمية اليوم – كحرية المؤسسات الأكاديمية في اختيار معلّميها وطلابها، وحق الأساتذة في اختيار مواد التعليم والدراسة التي يعتقدون أنها ملائمة، والحق في تبنّي أي أيديولوجيا وانتقاد أي رأي وحكم مسبق بطريقة غير عنيفة، هو مفهوم نابع من تقاليد طويلة الأمد خاصة بالحياة الأكاديمية في الغرب، وهي ليست غريبة عن اليهودية التاريخية أيضًا. وإذا ما حصرنا النقاش في الغرب في الوقت الراهن، فإن أصول المؤسسات الأكاديمية الحديثة يمكن العثور عليها في

إن مفهوم الحرية الأكاديمية اليوم – كحرية المؤسسات الأكاديمية في اختيار معلّميها وطلابها، وحق الأساتذة في اختيار مواد التعليم والدراسة التي يعتقدون أنها ملائمة، والحق في تبنّي أي أيديولوجيا وانتقاد أي رأي وحكم مسبق بطريقة غير عنيفة، هو مفهوم نابع من تقاليد طويلة الأمد خاصة بالحياة الأكاديمية في الغرب، وهي ليست غريبة عن اليهودية التاريخية أيضًا

جامعات السكولاستيين في القرون الوسطى. كان للكثير من هذه الجامعات الوضع القانوني نفسه الخاص بالنقابات الحرة للمعلمين والطلاب (وقبل نقابات التجار أو الصنّاع في القرون الوسطى). هذا الوضع القانوني منحها حكمًا ذاتيًا لإدارة شؤونها بدون أي تدخل، ولكنها ظلت ملزَمة بسلطة القانون الكنسي مع أنها معفيّة من السلطة القانونية للحاكم السياسي والتي تدافع عنها أحيانًا ضد البابا. ومع ذلك فيما بين السلطات العلمانية والدينية، متمتعة بحريات نقابتها، طوّرت هذه الجامعات تقاليد الاستقلال والحكم الذاتي. وكان مقامُها مرتفعًا لدرجة أن بعض المؤرخين المعاصرين اعتبر علماء العصور الوسطى «سلطة ثالثة»، إلى جانب (طبقة) النبلاء ورجال الدين. وفي المقابل فإن العلماء الإنسانيين في عصر النهضة الأوروبية الذين لم ينجحوا في مأسسة أنفسهم في الجامعات كانوا أكثر اعتمادًا على الحكام العلمانيين لكسب العيش والمحافظة على منحهم الدراسية، حتى في الوقت الذي تفاخروا فيه بنقدهم للخطاب السكولاستي ولتحررهم منه.

يبدو أن اعتراف حركة التنوير وإقرارها المتزايد بأن العقل البشري هو المصدر الوحيد للمعرفة والتقدم هو الذي أسّس مرّة وإلى الأبد استقلال الأكاديميين عن السلطة الدينية والسلطة السياسية. ومع ذلك، فإن حركة التنوير كانت تطورت ونمت عمليًا في سياق السلطة المتزايدة للدول ذات السيادة والممالك ذات السلطة المطلقة. وقد أخضِعت الجامعات، مثل بقية المؤسسات الأخرى لسلطة ملوك استبداديين طلبوا خضوع أساتذة الجامعات كموظفي دولة. وبالتالي، فإن واقع الدول الحديثة ذات السيادة – التي لا تعترف بوجود مؤسسة أخرى تشاركها السلطة، حوّل المؤسسات الأكاديمية إلى جامعات حكومية – وانتهى إلى تهديد استقلالية المؤسسات الأكاديمية مقارنة مع وضعها في القرون الوسطى. ومن داخل هذا الوضع اقترح عمانوئيل كانط – المتحدث الأبرز عن قيم التنوير – مبدأ تقسيم العمل بين السياسيين ومساعديهم «المهنيين» من جهة والفلاسفة من جهة أخرى، كقاعدة لتنظيم حقوق العلماء وواجباتهم في الدولة الحديثة. وقد قبل كانط مطلب طاعة الأكاديميين المهنيين لسلطة الدولة (مثل علماء الدين، المحامون والأطباء) حيث ادّعى أن معرفتهم المستندة إلى التجربة العلمية قد استُخدمت من أجل خدمة الدولة، ولكنها خدمت أيضًا المصالح الشخصية للمهنيين؛ ولكنه أصرّ أنه يجب أن يكون هناك مكان واحد معفىً من هذه الخدمة، هذا المكان هو الكلية الفلسفية في عهده (التي شملت العلوم الإنسانية): «[واحد] مستقلّ عن سلطة الحكومة فيما يتعلق بتعاليمه، واحد، لا أوامر لديه ليعطيها، حرّ في تقييم كلّ شيء، ويعتني بمصالح العلوم، أي بالحقيقة: واحد يكون فيه العقل مخوّلاً بالحديث علنًا» (كانط، ١٩٧٩ ، ص٢٨–٢٩).

يُرجِع غالبية المؤرّخين تاريخ فكرة الجامعة الحديثة إلى الجامعة الجديدة في برلين التي افتُتحت عام ١٨١٠ . وقد بادر إليها فيلهلم فون هومبولت، عندما شغل منصب رئيس دائرة الثقافة والتعليم في وزارة الداخلية البروسيّة لفترة قصيرة في عام ١٨٠٩ . هومبولت أدخل وأدرج بالتأكيد قيم كانط وقواعده في عهد التنوير، خاصة المقدمات الخاصة بتقسيم العمل بين السياسيين والأكاديميين، وحرية العلم واستقلالية هيئة التدريس، ولكن تنفيذ هذه المُثل أصبح ممكنًا فقط بعد هزيمة البروسيين المُهينة خلال الحروب النابليونية التي أجبرت الدولة على إدخال الإصلاح في جامعاتها وتعبئة الأمّة نحو مشروع الحداثة. ونتيجة لذلك أخذت الدولة على عاتقها من جهة أولى دعم العلوم الطبيعية الحديثة بكثافة، وضمن ذلك إثراء العلوم الإنسانية (Geisteswissenschaften) والتاريخ والأدب واللغات باعتبارها تخصصات أكاديمية جديدة ومرموقة، من جهة أخرى. وتكشف رسائل هومبولت الشخصية المنطق المعقد في ذهنه، الذي يشكل أساس العلاقة بين الدولة

يُرجِع غالبية المؤرّخين تاريخ فكرة الجامعة الحديثة إلى الجامعة الجديدة في برلين التي افتُتحت عام ١٨١٠. وقد بادر إليها فيلهلم فون هومبولت، عندما شغل منصب رئيس دائرة الثقافة والتعليم في وزارة الداخلية البروسيّة لفترة قصيرة في عام ١٨٠٩. هومبولت أدخل وأدرج بالتأكيد قيم كانط وقواعده في عهد التنوير، خاصة المقدمات الخاصة بتقسيم العمل بين السياسيين والأكاديميين، وحرية العلم واستقلالية هيئة التدريس، ولكن تنفيذ هذه المُثل أصبح ممكنًا فقط بعد هزيمة البروسيين المُهينة خلال الحروب النابليونية التي أجبرت الدولة على إدخال الإصلاح في جامعاتها وتعبئة الأمّة نحو مشروع الحداثة

والأكاديميا و «الأمّة» – أي المجتمع ككلّ: «التعليم هو مسألة تخصّ الأمّة، ونحن نستعد على نحو لا يمكن إنكاره بحذر شديد، لإضعاف صلاحيات الدولة ولكسب الأمّة واستمالتها لمصالحنا» (رسائل، ص ٥٩٤).

ترتكز المبادئ التي وجّهت معظم الدول الغربية الحديثة في صياغة علاقتها بالأكاديميا منذ ذلك الحين على التبصّر بأن هناك ثلاث قوى تشكل المجال الثقافي – السياسي الديناميكي: الدولة التي هي المصدر الرئيس الذي يوفّر احتياجات الجامعات، وإلى درجة معيّنة تشرف عليها أيضًا؛ الأساتذة وطلاب الجامعات، وهم الأوصياء على التقاليد الثقافية ومنتجو المعارف الجديدة؛ و «المجتمع» ككلّ. ويعتمد خير المجتمع ورفاهيته على التوازن الدقيق بين سلطة الدولة وناقلي المعارف وحاملي الفكر النقدي، والجمهور، الذي يجب على الدولة والاكاديميا تلبية احتياجاته، وكبحه أيضًا. يلخص المؤرخ فريتز. ك. رينغر بشكل واضح وجليّ وضع الدولة الحديثة في الملكة البروسيّة في عهد فريدريك فيلهلم الثاني: «كانت الدولة داعمة لهذا الهدف العظيم [تعلّم نقي... يجب أن يكرّس في سبيل التعلّم] بدون محاولة ممارسة السيطرة المباشرة على المواد التي يتعلمونها ويدرّسونها [...] وعلى المدى الطويل فإن الدولة والمجتمع سوف يستفيدان بالتأكيد من التأثير الروحي والأخلاقي الخاص بالتعلم الجديد» (رينغر، ١٩٦٩، ص٢٤).

وجدت المعايير التي استغرقت مئات السنين كي تتبلور في المجتمعات الغربية تعبيرها في الجامعة الحديثة. أرشدت هذه الأفكار أيضًا تأسيس مجلس التعليم العالي الإسرائيلي كجسم عازل بين الحكومة وأساتذة الجامعات. وبالفعل، بعد تشريع قانون مجلس التعليم العالي احترمت الحكومة الإسرائيلية، في أغلب الأحوال، الحدود بين السياسي والأكاديمي. اختار وزير التربية والتعليم في البداية شخصية عامّة وموثوقة مثل قاضٍ سابق ليرئس اجتماعات المجلس. الوزراء نادرًا ما ظهروا في جلسات الهيئة العامة ولم يتدخلوا كثيرًا في عملها. وقد برزت بشكل تدريجي قاعدة «الحرية الأكاديمية» وبدا أنها ستثبت الحدّ بين السياسي والأكاديمي، ضمن حدود معينة على الأقل. وقد رمزت قضية البرفسور يشعياهو لايبوفيتش وجائزة إسرائيل إلى احترام هذه القاعدة من كلا الجانبين. لقد مقت ليبوفيتش، وهو أحد أبرز العلماء والفلاسفة الإسرائيليين، الاحتلال الإسرائيلي للمناطق التي جرى غزوها عام ١٩٦٧، وكان واضحًا للغاية في آرائه، وعند نقطة معينة صاغ عبارة «اليهودي–النازي» مشيرًا بذلك إلى الجنود الإسرائيليين والجو العنيف المشرّب بالروح العسكرية الذي يثيرونه أو يوحون به. وعندما اختارت لجنة المختصّين في عام ١٩٩٣ ليبوفيتش كأحد الفائزين بجائزة إسرائيل المرموقة ردّ رئيس الوزراء إسحق رابين على ذلك بالكلمات التالية: «ليس لديّ سلطة لحرمانه من الجائزة، ولكنني بأي حال لن أصافح البروفسور ليبوفيتش خلال الحفل». قبل ليبوفيتش هذا التحدّي وذلك بتخلّيه عن الجائزة.

تبيّن هذه القضية أن رابين سلّم جدلاً بأن جماعة المختصين وحدها لديها صلاحية منح جائزة إسرائيل، رغم حقيقة أن اللجنة المعينة من قِبَل وزارة التربية والتعليم، وبالتالي من قِبَل الحكومة. ولم يحدث أن عرض رابين نفسه بصفته سلطة لاختيار مرشح للجائزة بالرغم من أنها تسلّم باسم دولة إسرائيل. ليبوفيتش، من جانبه أقرّ بالقيود التي تحدّ من حريته في التعبير والعمل خارج نطاق الأكاديميا، واختار عدم تسلّم الجائزة. وأكّد القاضي تيركل بعد سنوات قليلة، في عام ١٩٩٦، على مركزية الحرية الأكاديمية باعتبارها أحد المعايير القانونية في إسرائيل، وذلك في الحكم الذي أصدرته المحكمة العليا، الذي كُتب فيه «هذه الحرية [الحرية الأكاديمية، ر. ف.] [...] تستحق الدفاع عنها حتى أكثر من حرية التعبير».

في العام ٢٠٠٣، بعد عشر سنوات من قضية ليبوفيتش، اتخذ

وجدت المعايير التي استغرقت مئات السنين كي تتبلور في المجتمعات الغربية تعبيرها في الجامعة الحديثة. أرشدت هذه الأفكار أيضًا تأسيس مجلس التعليم العالي الإسرائيلي كجسم عازل بين الحكومة وأساتذة الجامعات. وبالفعل، بعد تشريع قانون مجلس التعليم العالي احترمت الحكومة الإسرائيلية، في أغلب الأحوال، الحدود بين السياسي والأكاديمي. اختار وزير التربية والتعليم في البداية شخصية عامّة وموثوقة مثل قاضٍ سابق ليرئس اجتماعات المجلس. الوزراء نادرًا ما ظهروا في جلسات الهيئة العامة ولم يتدخلوا كثيرًا في عملها. وقد برزت بشكل تدريجي قاعدة «الحرية الأكاديمية» وبدا أنها ستثبت الحدّ بين السياسي والأكاديمي، ضمن حدود معينة على الأقل.

حدث مشابه اتجاهًا مختلفًا؛ تسلط المقارنة بين الحدثين الضوء على التحول العميق في نظرة الحكومة إلى الحرية الأكاديمية. لقد تمّ اختيار فنان يدعى موشيه غرشوني لتلقي جائزة إسرائيل. وكان غرشوني معروفًا في المجتمع الإسرائيلي بنقده الحادّ لسياسات الاحتلال الإسرائيلي. وقد تحدّى مثل ليبوفيتش السلطة السياسية بإعلانه أنه لن يأتي إلى الحفل لتسلّم الجائزة لأنه، كما قال، لا يثق بالحكومة الحاكمة (التي يرئسها أرئيل شارون) وأن ضميره لا يسمح له بالمشاركة في احتفالات الدولة في تلك اللحظة. وفي ردّها على بيان غرشوني، ألغت ليمور ليفنات، وزيرة التربية والتعليم في حكومة شارون الجائزة، هكذا بكلّ بساطة.

لقد مرّت عشر سنوات منذ حادثة غرشوني وليفنات، والتيارات الخفية التي يمكن الآن استشفافها أكثر وضوحًا كلّ يوم. ولا يتّسع نطاق هذه الورقة لإجراء تحليل معمّق للعمليات الاقتصادية والاجتماعية– السياسية التي تؤدي إلى تآكل الحدود بين السياسي والأكاديمي. إن هذا البحث يجب أن يأخذ في الاعتبار الميول المستمرّة طويلاً مثل إضعاف الجامعات من الخارج، وبشكل خاص من خلال تخفيضات الميزانية الحكومية المتكررة على مدى السنوات العشر الماضية، عمليات الخصخصة وإدارة الجامعات بشكل تجاري المستمرة التي تغير باستمرار المُثُل العليا للمعرفة وكذلك البنية المجتمعية للجامعات من الداخل؛ حركة الناس والمعرفة في عصر العولمة، مواضيع البحث المهمّة هذه تتطلب المزيد من الفحص ولا غنى عنها من أجل إعادة النظر في الحدود بين السياسة والأكاديميا اليوم. وأريد بعد وضع هذه القضايا الحاسمة جانبًا للتحليل المستقبلي، أن أختتم المقالة الحالية بالإشارة إلى بضع خطوات على منحدر الانزلاق عانينا ونعاني منها مؤخرًا، نحن الأكاديميين الإسرائيليين والمجتمع الإسرائيلي ككلّ.

أيار ٢٠١٠: «إم ترتْسو» (عبرية، وفي العربية: إذا أردتم) هي منظمة طلابية يمينية مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بوزير التربية والتعليم، جدعون ساعر، تنشر تقريرًا عن التحريض والإقصاء والتحيّز ضد الصهيونية في الجامعات. يحتوي الكتيب على اثنتين من «القوائم السوداء» بأسماء أكاديميين وقعوا عرائض ضد سياسات الحكومة.

كانون الثاني ٢٠١٢: ثلاث منظمات رصد تصنّف ألف إسرائيلي من ضمنهم نحو ٨٠٠ أكاديمي بأنهم «معادون للصهيونية». قبل ذلك بنحو ثلاث سنوات حذّر البروفسور ديفيد نيومان، أحد المستهدَفين من قبَل الراصدين، قائلاً: «المكارثية الأكاديمية من قبَل اليمين تعرّض للخطر الديمقراطية الإسرائيلية والمجتمع الإسرائيلي، وتهدد أسس حرية التعبير».

أيلول ٢٠١٢: توصي لجنة فرعية تابعة لمجلس التعليم العالي بألاّ يُسمح بتسجيل الطلاب الجامعيين الجدد في قسم السياسة والحكم في جامعة بن غوريون في النقب – وكان هذا القسم هدفًا مركزيًا لمنظمة «إمْ ترتْسو» التي اتهمت العديد من أساتذته بأنهم يساريون متطرفون ومعادون للصهيونية. وقد استندت التوصية إلى تقرير كتبته لجنة دولية من الخبراء جرى تعيينها بعد إقصاء بروفسور مشهور في العلوم السياسية بسبب آرائه النقدية لإسرائيل. وقد رفض أحد أعضاء اللجنة المهنية التوقيع على التقرير النهائي وادّعى أن التقييم كان مستهدفًا لأسباب سياسية. طالب تقرير لجنة التقييم بوضع معايير موجّهة تملي مجالات المعرفة والتوجهات المنهجية المطلوبة من

الأساتذة الذين سوف يتم تعيينهم في القسم في المستقبل. وقد قبلت اللجنة الفرعية التابعة لمجلس التعليم العالي هذه التوصيات وحوّلتها إلى تهديد بإغلاق القسم في حال عدم تنفيذ التوصيات. تتدخل هذه التوصيات، وبشكل فظّ، في حرية الجامعة في اتخاذ القرار بالنسبة للمنهاج وفي اختيار هيئة التدريس. ويبدو بالتالي أن اللجنة الفرعية التابعة لمجلس التعليم العالي خرقت قانون المجلس وذلك بتقليص حق الجامعة في إدارة شؤونها «على النحو الذي تراه مناسبًا».

كانون الأول ٢٠١٢: تمنح الحكومة كلّية أريئيل، الواقعة في المناطق المحتلة، مكانة جامعة، وذلك بدون التقييم المناسب والصحيح على المستوى الأكاديمي، وبدون النظر على قدم المساواة في ترقية كلّيات أخرى في أجزاء أخرى من البلاد. ويأتي الإعلان بعد توقيع احتفالي على أمر خاصّ من قبَل الجنرال في الجيش الإسرائيلي، ولكن يمكن أن يجد له تبريراً في الحكم الصادر عن لجنة حكومية برئاسة قاضي المحكمة العليا السابق إدموند ليفي، والذي ينصّ على أنه لم يكن هناك أي احتلال للمناطق (باعتبار أنها لم تكن تحت أي سيادة قبل العام ١٩٦٧). اللجنة التي قرّرت رفع مكانة الكلية لا تضمّ أيّ خبير في القانون الدولي من الأكاديميا الإسرائيلية، ويبدو أن الحكومة عرفت بالضبط من يجب تعيينه في اللجنة من أجل الحصول على النتيجة المرجوّة.

كانون الأول ٢٠١٢: يمنع رئيس مجلس الأمن القومي، الجنرال عميدرور، بروفسورا في تاريخ العلوم (المقصود أنا) من المشاركة في اجتماع دعت إليه السفارة الألمانية في تل أبيب. ويدور الاجتماع حول التعاون العلمي بين علماء ألمان وإسرائيليين، ذلك التعاون الذي انخرطتُ فيه على مدى السنوات الخمس والعشرين الأخيرة. في هذا الاجتماع أعلن رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، مثلما أعلن لاحقًا في مقابلة تلفزيونية: «هذه الباحثة» (متجاهلاً درجة بروفسور التي أحوزها) لا يمكن أن تمثل إسرائيل لأنها كانت قبل عشر سنوات قد وقّعت على عريضة تؤيد طلابا وأساتذة من الجامعة العبرية رفضوا أداء الخدمة في المناطق المحتلة في ذلك الوقت. وقد وقّع على تلك العريضة أكثر من ثلاثمائة أكاديمي، من ضمنهم رئيس الأكاديمية الوطنية للعلوم؛ وأحد الأساتذة الحائزين على جائزة إسرائيل في الفيزياء من معهد وايزمان، والرئيس السابق للجامعة العبرية المفتوحة في إسرائيل. وعلى النقيض من رابين فإن نتنياهو يرى أن مصالحه ومعتقداته الخاصة متطابقة مع تلك الخاصة بدولة إسرائيل، ويقرر على ما يبدو مع الجنرال عميدرور أن كبار العلماء الإسرائيليين ليسوا «صالحين» لتمثيل الدولة. يتجاهل نتنياهو كليًا التزام العلماء بتمثيل العلم، وفي هذه الحالة بالذات، تمثيل العلم بصفتهم أعضاء في الأسرة الدولية للعلماء. فهل سيمثل العلم في إسرائيل في المستقبل العلماء المؤيدون لنتنياهو فقط؟ وهل تقاطع حكومة إسرائيل مواطنيها، أولئك المواطنين الذين يجرؤون على انتقاد الاحتلال والاستيطان؟

اسمحوا لي أن أختم باقتباس ردّ البروفسور (المتقاعد) إيتَمار بن زوهَر، وهو عالم لغوي من جامعة تل أبيب ومشهود له دوليًا، على الحدث الأخير: «البروفسور فيلدحي هي رئيسة مركز منيرفا للعلوم الإنسانية في الجامعة. وقد جرى تأسيس المركز على أساس المنافسة، وهو مدعوم ماليًا من قِبَل الحكومة الألمانية. فهل ستكون خطوة عميدرور القادمة إغلاق المركز؟ أو ربما سيرسل رئيس المركز إلى مخيم في النقب لإعادة تأهيله هناك؟

[مترجم عن الانكليزية. ترجمة محمد كيال]

المراجع

A. Vollanksy, *Academia in a Changing Environment: Israel's Policy of Higher Education 1952- 2004* , Tel Aviv 2005.

I. Kant, *The Conflict of the Faculties*. Der Streit der Fakultaten, Translation and Introduction by Mary J, Gregor, New York 1979.

R. von Freese, (comp.) 1953. *Wilhelm Von Humboldt, Sein Leben Und Wirken Dargestellt In Briefen, Tagebüchern Und Dokumenten Seiner Zeit*. (Cited as Letters in the text).

F. K. Ringer, *TheDecline of the German Mandarins: The German Academic Community, 1890- 1933* , Cambridge Mass. 1969